تقرير البورصة اليومي

السوق يتخطى 7700 نقطة.. والسيولة تتراجع بأكثر من 40٪

استمرت حالة التباين التي تشهدها مؤشرات سوق الكويت للاوراق المالية في الجلسات الأخيرة، حيث ارتفع المؤشر السعري بمقدار محدود بلغ 6,4 نقاط، ولكنه كان كافيا ليتخطى المؤشر العام للبورصة الكويتية 7700 نقطة ليقفل بعد تداولات امس مستقرا عند مستوى 7703 نقاط.

وبدا واضحا من خلال تعاملات السوق في الجلسات الأخيرة ان هناك محاولات لرفع السوق عن طريق الاستهداف الواضح للاسهم المضاربية فوق مستوى 7700 كدعم نفسي للمتداولين لمرحلة ما بعد العطلة، خاصة ان فترة العطلة ستشهد تطورا مهما سيكون له تداعياته إما السلبية أو الايجابية على اسواق المال العالمية، وهو رفع سقف الدين الاميركي من عدمه يوم 17 اكتوبر الجاري.

ومن الواضح ان السيولة بدأت تتراجع بشكل لافت جراء اختفاء عمليات المبادلة مثل التي شهدها سهم اجيليتي على مدار جلستي بداية الاسبوع الجاري، فضلا عن تفضيل شريحة كبيرة من المتعاملين الاحتفاظ بالسيولة خلال فترة العطلة، كما تأثرت جلسة التداول بعدم اقبال كثير من المتعاملين على التداول نظرا لمغادرتهم البلاد استعدادا لاداء مناسك الحج.

وجاءت حركة التداول في اطار التوقعات في ظل الظروف سالفة الذكر، حيث استمر النشاط الذي تشهده مجموعة من الاسهم الرخيصة في قطاعات متنوعة، ومن ابرز هذه الاسهم تمويل الخليج ورمال والبيت والخليجي وبيان والديرة والمعدات وصفاة للطاقة وبتروغلف وحيات كوم، وكان لهذه الاسهم دور في استمرار ارتفاع المؤشر السعري للجلسة الثالثة على التوالي وذلك بعد ان كان متراجعا خلال التعاملات بأكثر من 30 نقطة جراء عمليات بيع لاسهم اخرى منها منشآت وصكوك ومدينة الاعمال ومنازل قبل ان تتحسن اوضاع بعضها قبل الاقفال، وهو ما ساهم في اغلاق المؤشر على ارتفاع.

وعلى مستوى الاسهم القيادية، كان هناك نوع من الفتور في اداء هذه الاسهم، حيث كانت كميات التداول محدودة للغاية، وكان هناك تباين في اداء الاسهم الكبرى مثل «الوطني» الذي تراجع و«بيتك» الذي ارتفع في قطاع البنوك، وكان لتباين حركة هذه الاسهم انعكاس على اداء المؤشرين الوزني وكويت 15 اللذين اغلقا على تراجع في الدقائق الاخيرة رغم ان مؤشر كويت 15 كان مرتفعا حتى قبل الاغلاق بدقائق، وهو ما يعكس ان هناك توجها في الجلسات الاخيرة قبل العطلة للتخارج من بعض الاسهم الكبيرة والاحتفاظ اما بالسيولة او بالدخول على اسهم صغيرة بهدف المضاربة.

تداولات محدودة وسط تركيز على الأسهم المضاربية (متين غوزال)

مؤشرات السوق

ارتفع المؤشر السعري للبورصة بمقدار 6,4 نقاط ليصل إلى مستوى 7703,5 نقطة، فيما تراجع المؤشر الوزني بمقدار 0,35 نقطة ليصل إلى مستوى 460,4 نقطة، كما تراجع مؤشر كويت 15 بمقدار 2,63 نقطة ليستقر عند مستوى 1093,02 نقطة.

وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 169,9 مليون سهم نفذت من خلال 5130 صفقة بقيمة نقدية بلغت 16,1 مليون دينار.

وشهدت متغيرات السوق تراجعا كبيرا في جلسة أمس، حيث انخفضت كميات التداول بنسبة 29٪، كما تراجعت الصفقات بنسبة 18,3٪، وتراجعت قيمة التداول بنسبة 40,3٪ مقارنة مع آخر جلسة إقفال.

واستحوذت أسهم 5 شركات على أغلب القيمة من خلال 5,6 ملايين دينار تشكل 34,6٪ من الإجمالي، تصدرها سهم رمال بواقع 1,8 مليون دينار تشكل 11,2٪ من الإجمالي.

واستحوذت أسهم 5 شركات على 42,6٪ من إجمالي كميات التداول، تصدرها سهم تمويل الخليج من خلال تداول 30,2 مليون سهم تشكل 17,7٪ من الإجمالي.

وارتفعت مؤشرات 5 قطاعات في تداولات أمس بنسب متفاوتة، تصدرها قطاع السلع الاستهلاكية بواقع 13,03 نقطة، وتراجعت مؤشرات 7 قطاعات بنسب متفاوتة تصدرها قطاع الاتصالات بواقع 5,01 نقاط.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

6.4
نقاط ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 0,08٪، وتراجع الوزني بنسبة 0,08٪، وتراجع كويت 15 بنسبة 0,24٪.

5.6
ملايين دينار قيمة تداولات أسهم 5 شركات تشكل 34,6٪ من الإجمالي.

169.9
مليون سهم تم تداولها بقيمة نقدية بلغت 16,1 مليون دينار.

رمال يواصل نشاطه المضاربي

لايزال سهم رمال يشهد أداء مضاربيا قويا خلال الفترة الحالية، وبعد عمليات بيع قوية تعرض لها السهم خلال الفترة الأخيرة والتي شهدت تراجع القيمة السعرية للسهم من قرابة 200 فلس إلى أقل من 150 قبل جلسة أمس، عادت عمليات الشراء القوية للسهم الذي أغلق مطلوبا بالحد الأعلى محققا 10 فلوس ارتفاعا استقر على اثرها عند 156 فلسا، ويبدو أن هناك دعما واضحا للسهم من قبل الملاك وذلك بعد أن تراجع بشكل قوي نتيجة عمليات المضاربة التي يتعرض لها.

وتصدر السهم قائمة الشركات من حيث قيمة التداول بواقع 1,8 مليون دينار تشكل اكثر من 11٪ من إجمالي القيمة.

أسرار البورصة

● ذكرت مصادر مطلعة ان نائب المدير العام للشؤون المالية خالد البدر بدأ يتواجد في مبنى سوق الكويت المالي بشكل فعلي، وذلك عقب اعتماد توليه هذا المنصب رسميا خلال اجتماع لجنة السوق الخميس الماضي، لافتة الى ان البدر يعكف حاليا على دراسة جميع الملفات المتعلقة بالبورصة، وانه لن يتخذ أي قرارات إلا بعد الاطلاع على هذه الملفات باستفاضة.

● يسعى بعض مسؤولي شركات الوساطة للتنسيق مع هيئة أسواق المال لإيجاد حل يرتضيه جميع الأطراف حول ما يتعلق برسوم الـ 100 ألف دينار التي تفرضها الهيئة على الشركات مقابل تجديد التراخيص السنوية، وإيصال المقترح الذي تتبناه شركات الوساطة وهو ان تكون الرسوم بنسبة من الإيرادات ولا تكون مبلغا محددا، يأتي هذا التحرك بالتوازي مع مسلك آخر لشركات وساطة اتجهت للقضاء لحل هذا النزاع.

● شريف حمدي

ارتفاعات محدودة لأسواق الخليج

شهدت أغلب أسواق المال الخليجية ارتفاعات متفاوتة أمس، ولكنها كانت ارتفاعات محدودة نظرا لاقتراب عطلة عيد الأضحى، حيث يفضل المتداولون دائما الاحتفاظ بالسيولة في حالات العطلات الطويلة.

وسجل السوق السعودي ارتفاعا بنسبة 0,19٪ وسوق دبي بنسبة 0,17٪ وسوق أبوظبي بنسبة 0,12٪ وارتفع سوق الكويت بنسبة 0,08٪ وارتفع كذلك سوق مسقط بنسبة 0,06٪.

وفي المقابل تراجع السوق القطري بنسبة 0,15٪ وسوق البحرين بنسبة 0,44٪.

الرشيدي: وضع حجر أساس مصفاة ثيتنام بطاقة 200 ألف برميل يوميا في 23 أكتوبر

«كونا»: قال الرئيس التنفيذي في شركة البترول الكويتية العالمية بخيت الرشيدي ان الثالث والعشرين من اكتوبر الجاري سيشهد انطلاقة جديدة لتكرير النفط الكويتي خارج حدود الكويت بوضع حجر الاساس لمصفاة ثيتنام بطاقة تكريرية 200 الف برميل يوميا.

واوضح الرشيدي في تصريح «كونا» امس الاول على هامش مؤتمر ومعرض الكويت الأول للنفط والغاز أن مشروع المصفاة في ثيتنام يضم مجمعا للبتروكيماويات برأسمال في حدود 9 مليارات دولار.

واشار الى ان نسبة الكويت في هذا المشروع هي 35٪ ومثلها لشركة «بتسو كوسان» اليابانية و5٪ لشركة ميتسو اليابانية أيضا و25٪ للشركاء في ثيتنام وهي شركة «بتروفيتنام».

ولفت الى ان هذا المشروع يمثل احدث شراكة مع شركات وطنية وعالمية في مشروع ضخم جدا، مؤكدا ان هذه المصفاة ستفتح افاقا جديدة لنفط الكويت لأنها مصممة لتكرير مائة ٪ من النفط الكويتي واساس التعاقد على ان المصفاة تعمل على تكرير النفط الكويتي مع اتاحة الفرصة للتسويق داخل ثيتنام من خلال محطات الوقود.

واوضح ان المصفاة ليست الوحيدة في هذا المشروع ولكن المشروع يشمل ايضا مجمعا للبتروكيماويات وهو ما يمنح قيمة مضافة لبرميل النفط وسوف ينتج هذا المجمع منتجات مهمة هي (بولي بروبلين وارماتكس).

واشار الى أن مصفاة ثيتنام ستكون الثالثة للكويت في الخارج بعد مصفاة روتردام (يوروبورت) التي تمتلكها الكويت بنسبة 100٪ ومصفاة (ميلاتزو) في ايطاليا والتي تمتلك فيها الكويت حصة 50٪.

وحول مؤتمر ومعرض الكويت الاول للنفط والغاز المقام حاليا، ذكر الرشيدي انه أول حدث من نوعه يقام على مستوى عالمي داخل الكويت وبهذا الحجم ويشمل جميع ما يتعلق بالصناعة النفطية من استكشاف وانتاج وتكرير وغيرها من المجالات النفطية بما فيها البتروكيماويات.

بخيت الرشيدي

تشكيل مجلس إدارة «المال»

افادت شركة المال للاستثمار بأنه بناء على اجتماع الجمعية العمومية العادية المنعقدة في 22ـ7ـ2013 والذي تم فيه انتخاب اعضاء مجلس ادارة الشركة فقد تم تشكيل مجلس الادارة على النحو التالي: تولى فهد محمد عبدالرحمن الشارخ منصب رئيس مجلس الادارة وهو ممثل عن شركة البوابة الوطنية للتجارة العامة والمقاولات وعبدالكريم عبدالله المطوع منصب نائب الرئيس وكل من لؤي جاسم محمد الخرافي وضرار مهلهل النصف وخالد عبدالعزيز حمود النغيمشي ممثلا عن شركة السيف للوساطة المالية وعبدالوهاب عبدالرحمن المطوع ممثلا عن شركة الوسيط للاعمال المالية اعضاء لمجلس الادارة.

شركة تابعة لـ«عربي القابضة» تحصل على أقل الأسعار في مناقصة لـ«البترول الوطنية»

أفادت شركة مجموعة عربي القابضة بان شركة تابعة لها (مملوكة بنسبة 73٪) حصلت على اقل الاسعار في المناقصة التابعة لشركة البترول الوطنية الكويتية لتنفيذ اعمال الصيانة الميكانيكية للمصفاة ووحدات انتاج الغاز المسال في مصفاة الاحمدي بقيمة 37,95 مليون دينار لمدة تنفيذ خمس سنوات.

«الصالحية» تتسلم عرضاً لشراء أحد العقارات المملوكة لها

أفادت شركة الصالحية العقارية بأنها قد تسلمت عرضا من إحدى الجهات المحلية لشراء أحد العقارات المملوكة للشركة، هذا وستقوم الشركة بدراسة هذا العرض من قبل الإدارة.

«المجموعة المشتركة»: لم تصل أي كتب رسمية بترسية مناقصات

أفادت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات في بيان نشر على موقع البورصة انه لم تصل لها أي كتب رسمية بترسية مناقصات جديدة، مستعرضة بيانا بالمناقصات والمشاريع التي ترتيبها فيها الأول (أقل الأسعار) وهي: مشروع تركيب خط أنابيب جديد واستبدال تحويل مسار خطوط أنابيب جنوب شرق الكويت، المناقصة رقم: ار اف بي ـ 2010480 التابع لشركة نفط الكويت ولمدة 730 يوما بقيمة 4,8 ملايين دينار، مشيرة الى انها ستوافي إدارة السوق بأي مستجدات بهذا الخصوص في حينه.

«أدام» تشتري قسيمة صناعية لصندوق الدار العقاري بقيمة 670 ألف دينار

أعلنت شركة الدار لإدارة الأصول الاستثمارية «أدام» عن شراء قسيمة صناعية لصالح صندوق الدار العقاري بقيمة 670 ألف دينار وذلك في منطقة الشويخ الصناعية الثانية. وعقب مساعد مدير إدارة الأصول في شركة «أدام» صلاح الربيعة على هذه الصفقة بقوله: «تم شراء قسيمة صناعية بقيمة بلغت 670 ألف دينار وذلك في منطقة الشويخ الصناعية الثانية لصالح صندوق الدار العقاري، حيث يمتلك هذا العقار موقعا متميزا في منطقة الشويخ الصناعية الثانية».

وتابع الربيعة بقوله: إن هذه الصفقة تعزز التدفقات النقدية للصندوق وذلك بالاستفادة من الإيرادات الشهرية للقسيمة كما يحتفظ الصندوق بأصول عقارية أخرى مميزة ستؤول أرباحها في المستقبل لملاك وحدات الصندوق. يذكر أن الصندوق قد حقق عائدا منذ بداية العام 4,9٪ ومنذ التأسيس 77,4٪.

صلاح الربيعة

اقتصاديون سعوديون يؤكدون أهمية دور المجلس النقدي الخليجي في بناء سياسات مالية موحدة

«كونا»: اتفق خبراء اقتصاديون سعوديون أمس على أهمية الدور الرئيسي والمحوري للمجلس النقدي الخليجي في بناء سياسات مالية ونقدية موحدة تساعد في إنجاز اتحاد نقدي بين الدول الأعضاء. وأكدوا في تصريحات متفرقة لـ «كونا» ضرورة تنازل الدول الأعضاء في مشروع الاتحاد النقدي عن جزء من صلاحياتها للمجلس لتحقيق الهدف المنشود من تأسيسه. ويهدف المجلس النقدي الخليجي بصفة أساسية إلى تهيئة وتجهيز البنى الأساسية المطلوبة لقيام الاتحاد النقدي الخليجي وعلى الأخص إنشاء البنك المركزي وإرساء قدراته التحليلية والتشغيلية.

واعتبر أستاذ الاقتصاد في جامعة الملك عبدالعزيز في جدة د.وديع كابلي تأسيس مجلس الاتحاد النقدي وافتتاح مقره في العاصمة السعودية الرياض أخيرا يعكس وصول دول المجلس إلى مرحلة متقدمة من التنسيق الاقتصادي. وأوضح كابلي أن مجلس التعاون الخليجي سعى منذ تأسيسه في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي إلى توحيد الأنظمة واللوائح والقوانين بين جميع الدول الأعضاء في جميع المجالات لاسيما الاقتصادية. ورأى أن اتجاه دول المجلس نحو تحقيق اتحاد نقدي فيما بينها خطوة متقدمة شبيهة بالاتحاد النقدي الأوروبي وتوحيد عملات الدول الأعضاء في عملة واحدة هي اليورو. وشدد على ضرورة أن «تتخذ الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الخليجي خطوات محددة لتوحيد السياسات النقدية فيما بينها حتى لا يحدث مستقبلا ما يؤثر في الاتحاد النقدي أو يتسبب في تفككه». ولاحظ أن تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي مفيدة لدول الاتحاد الأوروبي أولا وكذلك لدول الخليج وبقية دول العالم وخصوصا أنها تظهر بوضوح ضرورة أن تكون السياسات النقدية والمالية في الدول الأعضاء متطابقة وموحدة وعدم اتخاذ أي دولة عضو لسياسات منفردة تؤثر في كامل المجموعة. ونبه إلى ضرورة قبول الدول الأعضاء التنازل عن بعض صلاحياتها المالية والنقدية للمجلس النقدي الخليجي وتقديم مصالح دول الاتحاد مجتمعة على مصالحها الخاصة، مشددا على أن وجود الثقة بين الدول الأعضاء يؤدي إلى مزيد من التنسيق والاتفاق فيما بينها حيال السياسات المشتركة.

من ناحيته، قال الخبير الاقتصادي د.سالم باعجاجة إن اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي نحو تحقيق الاتحاد النقدي فيما بينها يعكس اهتمام هذه الدول بالجوانب الاقتصادية بالدرجة الأولى. وأشار إلى أن دول الخليج ستواجه مصاعب عدة لتحقيق الاتحاد النقدي فيما بينها وخصوصا في تنفيذ بعض القرارات ذات العلاقة بالسياسات المالية والنقدية، مؤكدا أهمية أن يقوم المجلس النقدي الخليجي بتعزيز التفاهم بين الدول الأعضاء لتجاوز أي مصاعب تواجه هذا الاتحاد. أما الخبير الاقتصادي د.أسامة فيلالي فأكد ضرورة أن تعمل دول الخليج على اتباع سياسات نقدية موحدة تمهيدا لتحقيق الاتحاد النقدي فيما بينها. واعتبر فيلالي انه من المبكر الحديث عن اتحاد نقدي بين دول الخليج قياسا على التجربة الأوروبية التي تحقق الاتحاد النقدي فيها بعد مرور نحو 50 عاما على قيام الاتحاد وبعد تأسيس السوق الأوروبية المشتركة. ولفت إلى ضرورة اتفاق دول المجلس على الكثير من الجوانب لتحقيق الاتحاد النقدي فيما بينها ومنها الاتفاق على تفاصيل إصدار العملة الخليجية الموحدة. بدورها أشارت رئيسة القسم الاقتصادي في صحيفة «الحياة» بجدة منى المنجومي إلى أن الوضع الاقتصادي الخليجي متقارب وهو أمر يسهل من عملية الاندماج الاقتصادي والذي يعد إنشاء المجلس النقدي الخليجي إحدى خطواته. وذكرت المنجومي أن مشروع العملة الخليجية الموحدة قد يرى البعض انه تأخر بعض الشيء إلا انه مشروع يسير بخطى ثابتة ومستقرة دون تسرع أو قرارات ارتجالية قد تضر بالاقتصاد الخليجي ان لم تأخذ نصيبها من الدراسة الوافية.

وكان محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي رئيس مجلس إدارة المجلس النقدي الخليجي د.فهد المبارك أكد خلال حفل افتتاح مقر المجلس في الرياض السبت الماضي أنه سيسهم في تعزيز أطر التعاون النقدي بين الدول الأعضاء فيه.

الرئيس القبرصي: سنقدم التسهيلات الضرورية للاستثمارات القادمة من الكويت

كونا: أكد الرئيس القبرصي نيكوس اناستاسياديس حرص بلاده على تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية مع الكويت، قائلا ان «حكومتي ستقدم كل المساعدة الضرورية والتسهيلات لاي اعمال او استثمارات قادمة من الكويت». وقال رئيس الجمهورية اناستاسياديس في كلمته خلال زيارته والوفد الرسمي المرافق له امس الى غرفة تجارة وصناعة الكويت ان العلاقات «الاستثنائية والتاريخية» بين البلدين مبنية على الاحترام والثقة المتبادلة ومن الايمان المشترك لدى الجانبين في الحاجة لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة عبر الوسائل السلمية. وتطرق الرئيس الضيف الى الصعوبات الاقتصادية التي اعترضت بلاده أثناء توليه منصب الرئاسة مؤكدا ان الحكومة القبرصية تقوم بإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني لتحقيق التعافي والنمو كي تبقى قبرص شريكا ذو مصداقية للمستثمرين والمهتمين بتوسع أعمالهم.

وقال ان بلاده استطاعت تحقيق العديد من الانجازات على الصعيد الاقتصادي والتي تم الاشادة بها من قبل (الترويكا) والتي أجمعت على ان برنامج التقشف الذي اتبعته الحكومة القبرصية لملاقاة متطلباتهم والحصول على مساعدات مالية من صندوق النقد والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي «تسير على الدرب الصحيح». وأشار الى جهود حكومته في تحديث قوانين الضرائب لتكون اكثر تنافسية وتشجيعا للمستثمرين والشركات للقيام بأعمالها في قبرص إضافة الى تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلاد معتبرا الإجراءات التي تم اتخاذها في قبرص من شأنها إيجاد بيئة اقتصادية صديقة للأعمال ومرنة. واعتبر الرئيس القبرصي ان الاكتشافات النفطية في المنطقة الاقتصادية للمياه الإقليمية القبرصية من شأنها ان تعزز التعاون مع الكويت في مجال الطاقة، كما من شأنه تعزيز التعاون بين قبرص والمستثمرين الأجانب خصوصا ان قبرص تخطط لتشييد مجمع لتسييل الغاز الطبيعي إضافة الى عمليات الاستكشاف والحفر والنشاطات المتعلقة بالطاقة على امل ان تتحول قبرص الى مركز إقليمي للطاقة. من جانبه أشاد عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت خالد الصقر بالعلاقات الثنائية بين البلدين قائلا «على الرغم من تأخر رفع مستوى العلاقات الديبلوماسية الى مستوى سفراء حتى عام 2005 الا ان هذه الخطوة جاءت تتويجا لما تم بناءه وترسيخه من علاقات بين البلدين في كافة الجوانب خلال الفترة الماضية». وأضاف ان حجم التبادل التجاري بين الكويت وقبرص ارتفع ستة أضعاف خلال العقد الماضي ليصل الى 54 مليون دولار خلال العام الماضي مع ارتفاع حجم الصادرات الكويتية الى قبرص 14 مرة من 3 مليون دولار في عام 2002 الى نحو 44 مليون دولار في عام 2012.